



مجلس النواب

ورشة عمل حول  
تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية  
بيروت 3-6 شباط / فبراير 2003

قام البرنامج الإقليمي لإدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية بتنظيم إجتماع حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية في الفترة من 4-6 شباط/فبراير 2003 في بيروت. و كان الهدف من الإجتماع التشاور حول توفير الوسائل والأدوات للبرلمانات العربية لتقوية المسيرة التشريعية وتعزيز المهارات التشريعية، والإمكانيات والموارد المتاحة

شارك في هذه الورشة بعض أعضاء المجالس النيابية العربية و بعض الأمانة العاميين للمجالس النيابية العربية، إضافة الى عدد من الاختصاصيين والأكاديميين من المنطقة العربية و من خارجها.

ركز برنامج ورشة العمل على أربعة نقاط أساسية من أجل تطوير إطار و مضمون النموذج. وهذه النقاط هي:

- المسيرة التشريعية في التشريعات العربية: التجارب المقارنة والدروس المستفادة.
- مصادر و موارد العمل التشريعي الوطنية والإقليمية والدولية.
- دعائم العمل التشريعي الفعال: المهارات، والخبرات والإمكانيات.
- العمل التشريعي من أجل الحكم الجيد.

كرس اليوم الأول و الثاني للتشاور حول وضع إطار و مضمون لنموذج العمل التشريعي. أما اليوم الثالث، فقد كرس من أجل مناقشة آراء وتوصيات المشاركين إزاء الأمور المطروحة

ووضع خطة عمل لتطوير النموذج واستكمالته وتطبيقه ومتابعة الأنشطة. و تم تنظيم الورشة على الشكل التالي:

- جلسات لمناقشة تقارير الخبراء تتضمن مداخلات المعقبين والمناقشات،
- حلقات نقاش حيث تعطى لكل مشترك من البرلمانات المعنية فرصة المشاركة في المناقشات من خلال إبداء الآراء والملاحظات أو تقديم الدراسات،
- تقديم اطار عام حول الخطوات التالية و الخطط المتعلقة بوضع نموذج عربي للصياغة التشريعية.

و أصدرت التوصيات التالية:

- 1 إنشاء شبكة عربية للتطوير البرلماني،
- 2 إعداد دراسة تقييم للإحتياجات في مجال الصياغة التشريعية في البرلمانات العربية،
- 3 إعداد إطار عام يستخدم كمسودة دليل للصياغة التشريعية
- 4 وضع معايير و آليات لمساعدة المجتمع المدني في صياغة مواقف من التشريعات قيد البحث،
- 5 التعاون بين جمعية الأمناء العاميين العربية و بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتطوير عمل الأمانات العامة،
- 6 إعداد دراسات مقارنة لتوصيف و توثيق جوانب الممارسة التشريعية بغرض بناء مؤشرات لقياس كفاءة العملية التشريعية في البرلمانات العربية.